

Distr.
LIMITED

TD/L.393
25 June 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الحادية عشرة

ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

التمويل الإلكتروني المتصل بالتجارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ - موجز أعدته أمانة الأونكتاد

١- الوصول إلى تمويل التجارة ورأس المال العامل أمر حاسم لضمان القدرة على المنافسة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. غير أن حجم هذه المؤسسات وأوجه الخطر الذي تواجهه دليل على أن العقبات التي تعترضها في الوصول إلى التمويل عقبات كأداء للغاية. ففي الأسواق النامية، يعد غياب المعلومات الدقيقة بشأن الحالة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجدارتها الائتمانية إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون حصولها على التمويل الكافي. ولهذا السبب، يضطر العديد من هذه المؤسسات إلى الاعتماد على التمويل الذاتي أو التمويل غير الرسمي المكلف. غير أن التمويل الإلكتروني المتصل بالتجارة وتقنيات إدارة المخاطر، بما فيها الحلول المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل المعلومات الائتمانية الإلكترونية والتأمين على الائتمان والدفع الإلكتروني، أمور من شأنها المساهمة بقدر كبير في تحسين الوضع الراهن.

٢- وأجرى المشاركون في الحدث، الذين مثلوا (جهات منها) كبريات الجهات المقدمة للخدمات المالية العالمية والإقليمية والبرازيلية، مناقشات تفاعلية وعقدوا جلسات لاستشارة الأفكار بشأن فرص التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة في القطاعين الخاص والعام، بشقيه الوطني والدولي، بما في ذلك المصارف، ومؤسسات التأمين على الائتمان، ومقدمو المعلومات الائتمانية، والمؤسسات التجارية ورابطاتها إضافة إلى السلطات الوطنية التي تعنى بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومصارف التنمية وغيرها من المنظمات الوطنية والدولية العاملة من أجل

زيادة سبل الوصول إلى التمويل المتصل بالتجارة والتمويل الإلكتروني لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية.

٣- وناقش المشاركون إمكانات التآزر بين التمويل التجاري المصرفي في أساسه والمعلومات الائتمانية وشبكات التأمين على الائتمان التي لها قواعد بيانات موحدة ومشاركة تتضمن المعلومات الائتمانية الإلكترونية المتعلقة بالمؤسسات التجارية. ففي العديد من الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية، لا يزال يتعين وضع شبكة للمعلومات الائتمانية المتعلقة بالمؤسسات التجارية. ولَمَن شأن إحداث مكاتب ائتمانية ووكالات محلية للتأمين على الائتمان، وتمركز جهات فاعلة دولية في الأسواق المحلية وتعاونها الوثيق مع المصارف وروابط المؤسسات التجارية أن يساعد في سد هذه الخصاص. ومن منظور المصارف، قد يساعد التوسع الجغرافي للتأمين على الائتمان ونظم تقدير اليسار في زيادة الطابع الدولي لسوق التمويل التجاري لتشمل البلدان النامية وفي تيسير عمليات التمويل التجاري عبر الحدود استناداً إلى تقدير أفضل لحجم المخاطر على مستوى البلدان والتجارة.

٤- وناقش المشاركون مقترح الأونكتاد بشأن الجمع بين الحلول الحالية لتقدير اليسار وترتيبات تعاونية لتقاسم المخاطر بهدف تحسين فرص وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل التجاري الإلكتروني. وتمثل الدعامة الأولى لهذه الخطة المقترحة في تقاسم المخاطر بين المصارف التجارية، ووكالات التأمين على الائتمان ووكالات المعلومات الائتمانية والروابط التجارية المحلية. أما الدعامة الثانية فتفترض تعزيز الأولى بخطة للضمان المشترك تعدها المؤسسات المالية الدولية، ومصارف التنمية الإقليمية والمحلية والمؤسسات العمومية. فلو كانت المعلومات المتعلقة بالمجازفة الائتمانية للمؤسسات التجارية تُتبادل فيما بين الأطراف المعنية، من مصارف تجارية، ومؤسسات للتأمين على الائتمان، وجهات لتقديم المعلومات الائتمانية، ومؤسسات لإصدار بطاقات الائتمان، وروابط تجارية محلية ومصارف تنمية، ل زاد بذلك عدد المؤسسات التجارية الحاصلة على تقدير إيجابي ليسارها من قبل مؤسسات التأمين على الائتمان أو مكاتب الائتمان، وكان لهذه المؤسسات بدورها سبيل إلى تمويل التجارة ورأس المال العامل بشروط أكثر تنافسية.

٥- فعلى سبيل المثال، قد تزود مؤسسة للتأمين على الائتمان مصرفاً دائماً بتأمين جزئي يشمل شركة مقترضة خضعت للتقدير، بينما تزود رابطة تجارية محلية كلا من مؤسسة التأمين والمصرف بمعلومات سرية عن جدارة عضوها مع المشاركة في الآن ذاته في اقتسام المخاطر بوضع خطة للتأمين التعاوني. وعلى الشركة المقترضة أيضاً أن تقدم ضماناً جزئياً إلى المصرف. وتتباين خطط تقاسم المخاطر حسب ظروف السوق داخل البلدان. وتكون المصارف ومؤسسات التأمين على الائتمان مسؤولة عن اختيار الزبائن، استناداً إلى تقدير درجة الائتمان، وعليها اقتسام المخاطر المتعلقة بالائتمان وفقاً لذلك. وقد تقدم رابطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضاً تغطية جزئية في مجال التأمين عبر خطط التأمين التعاوني المذكورة أعلاه، وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تغطي بتقدير

إيجابي في مجال الائتمان أن تكون قادرة على تقديم ضمان جزئي في شكل أصول إلى المصارف الدائنة. وإضافة إلى ذلك، فإن رابطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تزود المؤسسات المالية الشريكة بمعلومات سرية عن أداء أعضائها فيما يتعلق بالجانب المالي والسداد ستشجع بذلك هذه المؤسسات المالية في الواقع على تغطية المخاطر المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد تكون لإنشاء مرافق للضمان المشترك من قبل المؤسسات المالية الدولية أولوية قصوى في البلدان ذات الدخل المتدني. وقد تنظر هذه المرافق أيضا في تقديم ضمانات كاملة في حالة نشوء أزمات مالية معقدة.

٦- وسيكون نجاح هذه الترتيبات حافزا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقديم معلومات ائتمانية من أجل الحصول على تقدير. وللتعامل مع العدد الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سيتعين على الوكالات التي تعنى بتقديم المعلومات الائتمانية وبالتأمين على الائتمان أن توسع من شبكات موردي المعلومات الائتمانية الأساسية لتقويع بياناتها. وفي الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية، من هؤلاء الموردين المؤسسات المحلية للتأمين على الائتمان والمكاتب المحلية للائتمان. غير أن هذه المؤسسات لا تزال محدودة جداً في عددها وقدرتها على جمع المعلومات. وفي هذا السياق، قد تقوم شبكات كبرى مثل الاتحاد العالمي للنقاط التجارية من خلال نقاطه التجارية بدور الوكيل لجمع المعلومات الائتمانية الأساسية لمكاتب الائتمان وشركات التأمين على الائتمان.

٧- ومن المسائل التي اقترحت أيضا حلول للدفع الإلكتروني بالبطاقة وغيرها من حلول الدفع الإلكتروني من أجل تمويل التبادل التجاري الإلكتروني. فقد نوقشت خطة يُسمح بموجبها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي خضعت للتقدير باستخدام بطاقات دفع ذات خطوط ائتمان مؤمنة من أجل تمويل الصادرات، أو لرأس المال العامل لمدة قصيرة. ومن شأن استخدام بطاقات الدفع الخاصة في التبادل التجاري أن يمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجراء عمليات إلكترونية سريعة، مما يحسن قدرتها على المنافسة. وقد يؤدي تحسين فرص الوصول إلى التمويل الإلكتروني عبر هذه الخطة إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة ممارستها في مجال الأعمال التجارية الإلكترونية، بما فيها شراء أدوات الإنتاج بشروط أكثر تنافسية، وتطوير سلاسل توريدها والمشاركة بصفتها موردة في سلاسل الشركات الكبرى الموجودة على شبكة إنترنت.

٨- وركزت المناقشات التي تناولت الوضع الراهن في البلدان النامية على ضرورة توعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالتمويل الإلكتروني، لا سيما الدفع بواسطة بطاقة الائتمان أو غيرها من وسائل الدفع الإلكتروني. وعُرضت خطة جديدة وناجحة وضعها أحد مصارف التنمية وتشمل تمويل التبادل التجاري والدفع بواسطة بطاقة الائتمان فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ونوقش أيضا نظام فريد ومتطور جدا لتقديم المعلومات الائتمانية في أحد البلدان النامية الكبرى بحيث يحسن هذا النظام من فرص وصول المؤسسات إلى التمويل بقدر كبير. وقُدمت أيضا أفكار تتعلق بوصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية إلى النظام المصرفي

الإلكتروني المحلي وعُرضت حالة بشأن استراتيجية مصرفية ناجحة إزاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أحد البلدان النامية الكبرى. وناقش المشاركون إمكانية توسيع نطاق العمل بهذه الاستراتيجيات أو ما يشبهها من النهج لتشمل اقتصادات أخرى نامية أو تمر بمرحلة انتقالية.

٩- وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ليست لديها حسابات مصرفية أو تفضل الدفع نقداً، وتوجد في مناطق نائية، نوقشت سبل للدفع النقدي الوسيط باستخدام خطط للدفع الإلكتروني. فقد اقترح الاتحاد العالمي للنقاط التجارية تعزيز شبكته في أزيد من ٨٠ بلداً من خلال إحداث وكلاء للدفع الإلكتروني عبر النقاط التجارية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم إمكانية القيام بعمليات دفع إلكتروني أقل كلفة وأكثر شفافية للدفع النقدي الوسيط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "غير المدرجة في النظام المصرفي". وستقتضي هذه المبادرة التوصل إلى اتفاقات مرضية بين الاتحاد العالمي للنقاط التجارية، ورابطات بطاقات الدفع والمصارف المحلية المصدرة لهذه البطاقات.

١٠- وبينما حظيت مقترحات الأونكتاد بدراسة متأنية وأبدت اقتراحات بشأن كيفية تنفيذها، عُرضت أيضاً نماذج أخرى قائمة على نظام التجارة الإلكترونية. وقد قُدم اقتراح يشير بإنشاء فريق عامل لوضع خطة أنشطة تهدف إلى إقامة شراكة بين القطاعين الخاص والعام في هذا المجال، حيث حظي الاقتراح بدراسة متأنية انتهت بتأييده.
